تسليع التعليم الجامعي وانعكاساته على البحث العلمي دراسة تقييمية

د. م أماني عبدالخالق عبدالحسين
الجامعة العراقية/ كلية الاداب
amani.abdulhessin@aliraqia.edu.iq

The commodification of university education and its repercussions on scientific research Evaluation study

Dr. Amani Abd Al-Khaleq
Al-Iraqia University
amani.abdulhessin@aliraqia.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراســة إلى: توضــيح نفعية تســليع التعليم وبيان انعكاســاتها على جودة البحث العلمي ، ومن المعلوم أن المنفعة هي غاية الخير والأخلاق، فالامانة العلمية او عدمها ليسـت هي الغاية؛ بل الغاية ما يترتب عليها من نتائج والتي هي في نهاية الأمر منفعة مادية محسوسة

وأن المنفعة قد تكون مصـــلحة دنيوية او مادية، ، وقد تجمع بين الأمرين بمنهجية متوازنة تراعى فيها المصـــلحة العامة والمصلحة الخاصة، وأن من انعكاسات النفعية على البحث العلمي إضعاف الإبداع عند الباحث، وانعزاله عن سياقه الاجتماعي أثناء النظر للمشكلات التي يتناولها في البحث العلمي، ومن انعكاسات فكرة التسليع على البحث العلمي أن الإنسان يتحول إلى "شيء" فلا تتجاوز نظرته في العلوم السطح المادي وعالم الأشياء، وذلك لأنه يسير وفق نماذج محددة بسيطة، كما لو أنه يتعامل مع المادة ذاتها.

الكلمات المفتاحية: التسليع، البحث العلمي، التعليم ،الجودة،الاكاديمي.

Abstract

:

The study aims to: clarify the usefulness of commodifying education and explain its repercussions on the quality of scientific research. It is known that benefit is the goal of goodness and morality. Scientific honesty or its lack thereof is not the goal. Rather, the goal is the results that result from it, which in the end are a tangible material benefit

The benefit may be a worldly or material interest, and it may combine the two matters with a balanced methodology that takes into account the public interest and the private interest.

One of the repercussions of utilitarianism on scientific research is the weakening of the researcher's creativity and his isolation from his social context while looking at the problems he addresses in scientific research, and one of the repercussions of the idea of commodification on scientific research is that the human being turns into a "thing" and his view of science does not go beyond the material surface and the world of things, and that Because it follows specific, simple models, as if it were dealing with the material itself.

Keywords: Commodification, scientific research, education, quality, academic.

المقدمة

لتوضيح ظاهرة تسليع التعليم الجامعي وبيان منظور اثر الا نعكاسات النفعية على البحث العلمي حيث اختلفت حولها وجهات النظر بين مؤيد و معارض وبين من عدها قضية مجتمعية و من اعتبرها قضية تربوية.

ونتيجة لتنامي هذه الظاهرة وانتشارها بحيث اصبحت موازية لجامعات القطاع العام تشكل عبئا ثقيلا على المجتمع وقطاع التعليم ككل وقد أضحت الجامعات الاهلية تستقطب الطلبة على اختلاف تباينهم سواء التعليمي او المستوى العلمي، مما جعلت العملية التربوية والتعليمية مقتصرة على التلقي والحفظ ليصبح التعليم سلعة تعتمد على العرض والطلب .

وتحول التعليم من رسالة سامية إلى سلعة تجارية وتخضع لقانون العرض والطلب. وفي هذه الحالة، يصبح الهدف هو تحقيق الربح المادي، ويتم التسويق والترويج له بشتى الطرق والأساليب.وهذه الظاهرة أصبحت منتشرفي العراق، وعلى المستويين المدرسي والجامعي. ، فاصبح تسليع التعليم الجامعي فرصة ملائمة لتحقيق المنفعة الشخصية الذاتية دون المصالح الجماعية، بغية الكسب المادي . دون مراعاة مشروعية وقانونية الوسائل، وسادت الروح الأنانية في قطاع التعليم العالي لاسيما الاهلي . الذي جعل من الخدمة التعليمية سلعة تباع وتشترى بين المعلم والمتعلّم، فقط مقابل دفع ثمنها. ونتيجة لذلك طغى النظام السلعي في اروقة التعليم دون استثناء .

وتمثّل ذلك في عدد استحداث الكليات و الجامعات الاهلية ,وبفضلها أصبح ينظر إلى البحث العلمي على أنه سلعة، سعياً وراء الكسب السريع، والمنفعة الشخصية. فضلا عن ذلك فقد أنشئت مراكز ومكاتب بحثية متخصّصة لإعداد جميع المتطلّبات الجامعيّة للطلبة على مختلف مستوياتهم العلمية حسب رغباتهم وأهدافهم بأثمان مرتفعة جداً، دون

معرفة ما تضمنته تلك البحوث. والاهم ان تلك البحوث تؤدي بهم إلى الحصول على درجة أو ترقية علمية ، أو شهادة أكاديمية، دون النظر الى مستوى تلك البحوث وجودتها و دقتها العلمية. لهذا ينبغي مقاومة تسليع التعليم والبحث العلمي بشتّى الطُرق. وضرورة مراعاة مشروعية وقانونيّة تلك المراكز التي تقوم بتسليع البحوث العلميّة بأشكالها المختلفة ومدى التزامها بالأنظمة التعليمية الجامعية في العراق خاصة،

ونخلص الى أن بعض أنماط الحياة المادية ساهمت في تسليع البحث العلمي؛ حتى أصبحت بعض الأنظمة التعليمية تساهم في ذلك وفق سنها لبعض اللوائح المنظمة للبحث العلمي –وإن كان القصد منها تحقيق رفع مستوى الباحثين ورفع مستواهم في سبيل التواصل مع البحث العلمي، وإثراء العملية التربوية بالأبحاث التي تسهم في تطوير الممارسات التربوية بشكل عام وغيرها من الأهداف التي تخدم العملية التربوية– إلا أن الواقع عند بعض الباحثين أنهم بحثوا عن المنفعة الفردية التي يغلب عليها الجانب المادي، بدلاً من تطوير وبناء وحل مشكلات العملية التربوية، وباتت أبحاثهم لا تستفيد منها العملية التربوية بعد الانتهاء منها بشيء.

لذا نحاول في هذا البحث الوقوف على أهم العوامل التي أدت الى انتشار هذه الظاهرة وأهم انعكاساتها.

اولا :مشكلة البحث

بعد ان كان التعليم الجامعي يسهم في بناء القيم، و يعزز ألافكار وألاساليب الاكاديمية، وتحديد السياسة التعليمية وصياغتها، وإيجاد حلول علمية للمشكلات التي تواجه الممارسات الجادة وصولا إلى التطوير التعليمي المنشود. ونتيجة لاسباب موضوعية ادت الى تراجع التعليم الجامعي الحكومي بسبب قصور الجامعات الحكومية والنقص الحاصل في بعض كلياتها فضلا عن القصور في الموارد البشرية والبنى التحتية ، والتي

شكلت تحديات ادت الى انماط مستحدثة من التعليم الجامعي كالتعليم عن بعد والتعليم الافتراضي والمفتوح، من خلال الوسائل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وهي صيغ جديدة لايمكن ان تحل محل التعليم التقليدي ولايمكن ان تستبدله انما تتكامل معه لتحقيق مبدا استمرارية التعليم. مما ادى ذلك الى انشاء تعليم خاص يمثل مطلب اجتماعي خاصة بعد ان اصبح تسليع التعليم الجامعي الاهلي فرصة ملائمة لتحقيق المنفعة الشخصية الذاتية ، بغية الكسب المادي، أكثر من كونها ستحقق تقدماً للمجتمع بشكل عام،

ثانيا ::أهمية البحث

نظرا لاهمية التعليم الجامعي وانعكاسه على البحث العلمي و مخرجات سوق العمل كونه يمثل هدفا في حد ذاته ووسيلة لتحقيق التنمية البشرية، ذلك لوجود علاقة متبادلة بين جودة التعليم والتنمية،ويعد التعليم في الجامعات خاصة منها الاهلية الاسهام في اتحداث تطورات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية، بمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية، فضلا عن اعتباره رديف ومنافس للتعليم الجامعي الحكومي،فيما لو احسن الاشراف على تامين مصادر تمويلها،باعتباره اكثر الاستثمارات عائدا، وتتمتع بحرية اكبر في التصرف في شؤونها العلمية والادارية حيال نظيرها في التعليم الجامعي الحكومي.

ثالثا:اهداف البحث

تتلخص أهداف البحث في:

١. توضيح انعكاسات النفعية على التعليم الجامعي.
٢. تقييم انعكاسات النفعية على االتعليم الجامعي.
٣. بيان انعكاسات التسليع على االتعليم الجامعي.
٤. تقييم انعكاسات التسليع على التعليم الجامعي.

رابعا:منهج البحث

تم تناول ظاهرة التسليع الجامعي وفق المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الانسب لمعالجة هذه الظاهرة،من خلال التعرض لبداياتها واهم الدواعي التي ادت الى انتشارها، كذلك العوامل التي اسهمت في تناميها سواء ماتعلق بالاستاذ الجامعي والباحث والنظام التعليمي.

خامسا:حدود البحث

اقتصرت الدراسة على توضيح مفهوم مبدأ النفعية ، وبيان فكرة التسليع وأثرها على البحث الجامعي، كجزء من أجزاء العملية التربوية.

سادسا: مضامين البحث:

نظرا لطبيعة دراسة البحث وخصوصيته وحجم المادة التي يتضمنه ولتيسير دراستها سنتناولها في فصلين:

الفصل الاول الإطار العام للبحث

المحور الاول: بيان المقصود من مفهوم التسليع او التبضع الجامعي.

المحور الثاني:الدوافع الذاتية والموضوعية التي تساهم في هذه الظاهرة.

المحور الثالث: ظاهرة التسليع عائق في التعليم الجامعي تحول دون تحقيق الاهداف المطلوبة

الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث

المحور الأول :نظريات الاستثمار في التعليم الجامعي

المحور الثاني :الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي و سوق العمل

الخاتمة وتتضمن:

النتائج والتوصيات

الفصل الاول

الإطار العام للبحث

ان نظام التعليم العالي والبحث العلمي ساهم بشكل كبير في تنامي ظاهرة التسليع وفق تشكيلات إدارية مستحدثة–جامعات وكليات– تحت تسمية التعليم الاهلي ، فكانت النتيجة (٧٥) جامعة وكلية أهلية،(سناء سالم:٢٠٢٢،٢٦٧) ،فضلا عن عشرات الاقسام العلميةالتي ليس لها أي دور مؤثر ضمن التصنيفات العالمية والإقليمية للجامعات المتقدمة.كذلك عدم قدرة الكثير منها على تقديم المناهج العلميّة والتربويّة وفقاً لما تعلنه الوزارة من اهداف، بالتالي اصبحت سببا ساعد في رواج وازدهار هذا النمط التعليمي في العراق. ويمكن ان نعزو ايضا بعض من الأسباب التي ادت لتنامي ظهور هذه المشكلة، منها ما يتعلق بالثقافة والبيئة الاجتماعية، والبعض الآخر مرتبط بالوضع السياسي غير المستقر وسلوك الطبقة السياسية الحالية في العراق.

المحور الاول

بيان المقصود من مفهوم التسليع او التبضع الجامعي

يعد تسليع اوتبضيع التعليم، نتيجة حتمية لتغير العادات الحياتية الاجتماعية تجاه التعليم، بدأ اولا في قطاع الاقتصاد والأعمال، ومن ثم وجد اصحاب الاموال في قطاع التعليم ألارضية الخصبة لتنمية اموالهم على أرضها.

والتسليع التربوي، أو تبضع التعليم، كما عرفها يزيد عيسى السورطيهو "تحويل العملية التربوية من رسالة سامية إلى سلعة تجارية، حيث إنه يحول التربية إلى بضاعة استهلاكية، تخضع لقانون العرض والطلب، ويستطيع البعض الحصول عليها بينما يعجز البعض الآخر عن ذلك"(–السورطي، ٢٠٠٩، ٣٦٢ .) ، وتتعرض العملية

التربوية إلى الغش كأي سلعة أخرى. وفي هذه العملية يصبح الهدف الأسمى للتربية هو تحقيق الربح، ويتم تسويقها والترويج لها بأساليب شتى مشروعة وصادقة في بعض الأوقات، وينتابها الكذب والتزوير في أوقات أخرى".

كما وعرفها الشريف: هو"عملية تؤدي إلى تشيؤ التربية بعد تشيؤ الإنسان وأهم مظاهرها اختزال دورعملية التعليم على المعارف الخاصة بالإعداد لسوق العمل لا غير". (الشريف:**2018 ، 1/42، (. 15**

ويمكن تعريف تسليع البحث إجرائياً بأنه: تحويل البحث التربوي من منهجية بنائية أوتطويرية أو مساهمة في حل المشكلات التربوية ، إلى جعله شيء يحقق الإنسان من خلاله مصلحة مادية خاصة به.

اما النفعية:فانها تعني:" المذهب الذي يجعل من المنفعة أساسَ كلِّ القيم في مجال المعرفة، أساسًا للحقِّ والأخلاق" (لا لاند اندرية، ٢٠٠١)

والنفعي من الأشياء:" ما يترتب عليه النفع ويرادفه النافع. وهو الذي لا يفكر في المثل العليا، ولا يميل إلا إلى الأرباح المادية" (صليبيا ١٩٨٢، ج٢/٤٩٩) وهومن يؤثر المنفعة على كل شيء

ومن وجهة نظرنا أنها: النتيجة المترتبة على كل عمل يقود الإنسان إلى تحقيق فائدة مادية وتحقق له نوعاً من الشعور بالوصول للهدف المحسوس.

المحور الثاني

الدوافع الذاتية والموضوعية التي تساهم في هذه الظاهرة

يقاس تطور التعليم في إي دولة على مدى نجاحه في إعداد كوادر علمية موهوبة، قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع، سواء في تطوير التراكم المعرفي بمختلف العلوم، أم

في تقديم الخدمات بمستوى عال من المهارة في جميع القطاعات الإدارية والخدمية التي تمس حياة أفراد المجتمع وتطلعاتهم نحو الحصول على ما هو أفضل.

هناك الكثير من الدوافع التي ادت لهذه الظاهرة ويمكن حصرها في أمرين: الأول هو استعجال الكثير من القيادات الجامعية في استحداث كليات وأقسام جديدة ضمن مؤسسات التعليم الحكومي بدون توفير البنية التحتية اللازمة لها من الأبنية والكوادر التدريسية والإدارية الكفوءة، فضلا عن حالات تم فيها استحداث أكثر من قسم علمي بنفس الكادر التدريسي أو البحثي، لتبرز النتائج السلبية لذلك بعد استحداث القسم المعني رسميا وظهور عجزه عن توفير الكوادر العلمية المتخصصة للعمل فيه، ولاسيما في الأقسام ذات الطبيعة العلمية الصرفة. ودخول الكسب المالي هو الاخر يعتبر عنصر رئيس في استحداث الكثير من الكليات والجامعات الأهلية، من قبل بعض السياسيين واصحاب الثروات بغية الحصول على أرباح طائلة بتكاليف يسيرة، بصرف النظر عن جودة التعليم ومدى قدرته على منافسة نظيره في دول العالم الأخرى، أو مدى حاجة سوق العمل إليه، فظهرت لدينا مؤسسات جامعية أهلية متدنية المستوى، دون ان تعتمد على أنظمة صارمة في تعليم طلبتها وزيادة مهاراتهم ومعارفهم. وبالتالي قد تستفحل هذه الظاهرة اكثر ،مالم تتحمل اللجان الوزارية في وزارة التعليم العالي تقييم ومحاسبة هذه المؤسسات الجامعية التي ظهرت للوجود رسميا.

والامر الثاني يتعلق بثقافة البيئة الاجتماعية، وعدم استقرار الوضع السياسي وممارسات وسلوك الطبقة السياسية.

وتعد هذه اهم الأسباب الجوهرية التي ادت لتنامي هذه الظاهرة وكات نتيجتها:

١- عدم نجاح المؤسسة التعليمية التي لا زالت تمتد على حساب تردي المستوى التعليمي بشكل مبالغ ، وأصبح هاجس التعليم الأول هو مراعاة الجانب الكمي على حساب النوع، وكما اسلفنا اصبحت مؤسسات التعليم سواء الحكومي ام الاهلي، تظم في اروقتها المئات، من الأقسام العلمية، التي لاتحضى باي ميزات لها ضمن التصنيفات العالمية والإقليمية للجامعات المتقدمة.

٢- آلية قبول الطلاب في المؤسسات الجامعية بقطاعيها الحكومي والاهلي .

اولاً– يرتبط باعتماد معدل النجاح في الدراسة الثانوية كمعيار في تقرير انتماء الطالب للكلية أو المعهد، و هومعيار مضلل، فليس الحصول على معدل مرتفع هو مؤهل تماما ليدخل كلية الطب أو القانون أو غيرها، كما ليس كل من كان معدله ضعيفا غير مؤهل للدخول إليها. بل لابد من إيجاد معايير تنافسية أخرى تستند إلى الاستعداد الفكري والنفسي للطالب في اختياره لتخصصه الدراسي، لنضمن كفاءته فعلا في هذا التخصص الذي سيمضي فيه سنوات دراسته وحياته المهنية اللاحقة. (العرداوي،٢٠٢٢)

ثانياً– يرتبط بأعداد الطلاب المقبولين في المؤسسة الجامعية، خلافا للضوابط التي تحكم عملية قبول الطلبة في الجامعة. منها مايتعلق باستيعاب قاعات الدراسة ، وأعداد الطلاب لكل تدريسي وعدد ونوعية المختبرات، والمكتبات، ولابد العناية بهذه الضوابط كثيرا، ذلك أن أعداد الطلبة المقبولين سنويا يزيد عن الطاقة الاستيعابية للمؤسسة الجامعية، نتيجة إلزام وزارة التعليم العالي بقبول كل الخريجين من المدارس الثانوية.

٣- مناهج الدراسة وطرائق التدريس.

"فيما يتعلق بالمناهج الدراسية يكاد يكون معظمها مجرد مناهج نظرية، متخلفة كثيرا عن تهيئة الطالب للاستجابة لحاجاته الحياتية الفعلية بعد التخرج".(العرداوي،٢٠٢٢)

فنجد غالبية من تم تخرجهم من الجامعات يصابون بصدمة كبيرة بعد نزولهم إلى سوق العمل، نتيجة البعد الشاسع بين ما تعلموه نظريا، وبين متطلبات سوق العمل عمليا من مهارات . وبالتالي هم يجهلون المتطلبات العملية الأولية نتيجة دراستهم المفتقرة إلى الإطار العملي الكافي، الذي يؤهلهم على استعداد شبه تام لسوق العمل.

أما طرائق التدريس، انما هي تعتمد على التلقين وإملاء المعلومات للطالب، دون التركيز على الوعي والفهم والمناقشة، انما مقياس ذلك نجاحها في حصول الطالب على شهادته الجامعية. في حين إن التعليم الحديث هدفه تشجيع العقل النقدي للطالب، وتحفيزه للبحث عما هو جديد وخلاق فيما يدرسه، بالاعتماد على طرائق تعليمية جديدة ليفكر الطالب عمليا أكثر في ما يتلقى من معلومات، بدلا من قبولها والاستسلام لها.

نتيجة لهذه الاسباب التي ذكرت فان النظام التعليمي لا يمكن له التطورطالما استمرت مؤهلات الخريجين بالضعف ، ومعاناة الكثير منهم في الحصول على فرص عمل.

ونخلص الى القول: بانه ليست من مصلحة نظام التعليم الجامعي تجاهل هذه الحقائق بل تقتضي منه الحرص على بحث مشكله هذه الظاهرة بجميع أبعادها، لكي تكون سياسته ناجحة نحو الافضل.

المحور الثالث

ظاهرة التسليع عائق في التعليم الجامعي تحول دون تحقيق الاهداف المطلوبة

لقد شهد المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تغيرات جوهرية في كافة المجالات نتيجة تدمير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنى التحتية القائمة مما ادت الى تدني الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بالإضافة الى توقف المنشآت الصناعية عن العمل وانخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والذي افضى الى تقلص قدرة سوق العمل وايجاد فرص عمل جديدة ولم يكن التعليم الجامعي بمنأى عن تلك الاحداث والتغيرات.

وتعد مرحلة التعليم الجامعي من اهم مراحل التعليم لدوره الهام في تأهيل ابناء المجتمع وتزويدهم بالمهارات والمعارف الاكاديمية العلمية والعملية اللازمة لأحداث النهضة الحضارية والتقدم الاقتصادي.

نتيجة للظروف التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعرض قطاع التعليم الى التخريب والتشويه شانه في ذلك شان القطاعات لاقتصادية الأخرى ،وهذا ماجعل التعليم بكافة مراحله "ميدانا للتنافس والابتزاز وتحويله الى سلعة رخيصة تباع وتشترى تخضع لقانون العرض والطلب يحضى بها اصحاب الثروات الضخمة ويصبح الهدف من ورائها تحقيق الربح،ويتم الترويج لها باساليب شتى ومغريات ليس لها من الواقع شيء يذكر.وهكذا تحولت مؤسسات التعليم الى شركات تجارية هدفها تحقيق المكاسب المالية قائمة على التنافس والبقاء".(السروطي، ٢٠٠٤،١٨٥)

حيث اجمعت الكثير من الدراسات في الوطن العربي حول ظاهرة التسليع وعلى خلاصة هامة وهي: "استفحال الظاهرة وتطورها يوما بعد يوم وهذا ما اشار اليه حامد عمار في عدد من مؤلفاته"(عمار،١٩٩٨)

تتلخص معوقات التعليم العالي التي تحول دون تحقيق الاهداف المنشودة الى ضرورة اعادة بناء هذا القطاع الحيوي التي ادت الى:

اولا- عدم توفر بنية تحتية متكاملة لنظم المعلومات والاتصالات مما حدَّ من قدرة الجامعات على استيعاب عناصر المعرفة في نظمها ومناهجها التعليمية فضلا عن عدم ملاءمة البنايات الجامعية وتقادم بعضها، وغياب الانفتاح والتفاعل مع الجامعات العالمية الرصينة لإنضاج التجربة العراقية وتطويرها.

ثانيا- عدم الوضوح في تحديد الرؤيا و الرسالة والاهداف مما يتطلب مراجعة مستمرة وعمل دؤوب للتطوير و التحدبث لمسايره المستجدات ، وحيث يلاحظ عدم التوازن في توزيع الطلاب مابين الدراسات النظريه و التطبيقية نتيجة انعدام الخطط المدروسه لضمان سد الاحتياجات وتوجية المخرجات بشكل صحيح مما يتطلب تجديد الطاقات وتعبئتها لخدمة المجتمع في مجال المعرفة والتعليم والبحث العلمي... والتي تقتضي بدورها رسم رؤية كفيلة لتقويمه وتحديد متطلباته لاستجابة احتياجات سوق العمل.

ومن آثار التسليع التربوي تركيز قيم الطلاب على القيم الاقتصادية، المتمثل بالرغبة في الحصول على الشهادة، و الكسب السريع، والثروة، ومن جانب اخرإضعاف تكافؤ الفرص التعليمية؛ لان الخدمة تقدم لمن يملك المال وليس الكفاءة العلمية ، ويتحول الطلاب إلى كائنات تُباع وتُشترى وفق الطلب، وهذ كله يؤدي الى إضعاف العملية التعليمية؛ بسبب المساومة بين المدرس والطالب فضلا عن ادارات الجامعات. فالإدارات لا تهتم كثيراً بموضوع النجاح والرسوب إلا في المرحلة المنتهية لأجل الحصول على النسبة ولا يلتفتون لأخلاقيّات مهنة التعليم. وبالنتيجة تحولت الدراسة والتعليم إلى سلعة لها آثار سلبيّة على مخرجات التعليم العالي في العراق، وهذا يقود إلى نتائج تلعب دوراً سلبيّاً في مستقبل الامّة.

وبالرجوع الى حقبة التسعينيات من القرن الماضي ،ومطلع الألفية من القرن الحالي، نجد إقرار "الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد الدولي عقب حرب الخليج الأولى، اصيب التعليم الرسمي بالنكسة والتدهور ،واعلن رسمياً أن التعليم سلعة يجب أن يدفع ثمنها، وأصبح التعليم الخاص هو الأصل، فى ظل الإفقار المستمر للأساتذة في الجامعات الحكومية، التي تحولت إلى مراكز كمؤسسة تعليمية بديلة "(سامي شرف،٢٠٢٠) الأمر الذى يعززتحول التعليم إلى سلعة غير مجانية.

و نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشها الشباب في العراق اضطر البعض منهم الى ترك الدراسة والتوجه للبحث عن العمل لإعالة اسرهم لذلك نلاحظ ان اعداد المتسربين يتزايد بالتزامن مع استحداث العديد من الكليات الاهلية واتجاه اغلبها لفتح فروع للدراسات المسائية لإيواء هؤلاء الطلاب ومنحهم فرصة القبول بالتخصصات التي يرغبون فيها.

وفي هذا المجال قدمت الكثير من الكتابات حلولاً للحد من هذه الظاهرة، لكنها جاءت على هيئة توصيات قدمتها، ومنها الكف عن النظر إلى التعليم على أنه مجرد مشروع استثماري هدفه الأول الربح السريع، و توجيه ملاك المال والأعمال إلى أهمية الحد من المنفعة الذاتية، ومحاسبة كل مؤسسة تقصر في أدائها التدريسي للحد من المساومات والابتزاز.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

يعد التعليم الجامعي من اهم الاسباب التي تساهم في تنمية الوعي الثقافي يتناسب مع احتياجات المجتمع.وهذا ماجعل دول العالم ان تحيطه بالرعاية والاهتمام ومن ثم الى زيادة التنافس مابين المؤسسات التعليمية في سبيل تحقيق جودة التعليم والارتقاء به لتحقيق اعلى المستويات لتقديم مخرجات تتناسب وسوق العمل، من خلال وضع المعايير التي تؤدي الى النهوض لتطوير وتحسين مستوى التعليم العالي للجامعات العراقية كشأن دول العالم المتحضرة.

ولغرض زيادة المنافسة العلمية وايجاد تعليما موازيا ومكملا للاختصاصات الموجودة في التعليم الحكومي، تم تأسيس قاعدة علمية متنوعة تلبي احتياجات المجتمع، فتأسست الكليات الاهلية باعتبارها احد الروافد المساعدة لنشر التعليم في اطار استراتيجية التربية والتعليم العالي وتوسعته اعتمادا على مبدأ التكامل بين التعليم الحكومي والتعليم الاهلي ومتمما له .

وشهد عام ١٩٩٦ صدور قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) والذي تم تعديله بقانون (٥٧) لسنة ٢٠٠٠ الذي نظمت به احكام قانون الجامعات الاهلية وعملية الاستحداث والكيفية التي يتم بها ادارة المؤسسات التعليمية من النواحي كافة.

لقد حددت المادة الثانية من الفصل الاول من القانون أهداف الجامعة أو الكلية الاهلية وذلك "بالإسهام في الحركة احدات تطورات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية،وفي البحث العلمي بمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية".....الخ

ويعني ذلك ان لاتكون الكليات الاهلية رديفا للكليات الرسمية وحسب، وانما تكون حافزا لها.

والغاية في ذلك تحقيق ميزات لخدمة المجتمع منها: "توسيع فرص التعليم الجامعي في التخصصات العلمية التي رغب بها الطلبة دون ان تتحمل الدولة اعباءه المالية، ومن ثم اتاحة الفرصة وحرية الاختيار بشكل اوسع للطلبة باختيار الكليات والتخصصات العلمية طبقا لرغبات المتقدمين للدراسة في الجامعات الاهلية، واخيراً يعتبر هذا النوع من نمط التعليم مرتبطا بحاجة المجتمع".(باهض والدعمي٢٠٠٧،٦٥)

لكن بعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق ضعف وتدني في مستوى التعليم الجامعي بسبب تزايد أعداد مؤسسات التعليم في القطاع الخاص فضلا عن تزايد في اعداد الطلبة الذي يفوق الطاقة الاستيعابية عن سواه من مؤسسات التعليم العام وبالتالي تقديم مخرجات غير كفوءة وغير متوافقة ومتطلبات سوق العمل اضافة لتزايد البطالة في اعداد الخريجين (فهد:٢٠٢٢،١٠٤)،وهذا ما يقع على عاتق وزارة التعليم العالي باعتبارها الجهة المسؤلة بان تضع التشريعات القانونية والضوابط العملية التي تحدد حجم ومسار هذا القطاع الخاص.

المحور الأول

نظريات الاستثمار في التعليم الجامعي

الاستثمار البشري في التعليم الجامعي يعد من اهم العوامل التنموية في الاقتصاديات المعاصرة باعتباره عملة ذات وجهين متداخلين ، فهو من ناحية يمثل أداة من ادوات الإنتاج الرئيسية ،ومن جهة اخرى يمثل هدفها النهائي ، وبالتالي يكون الاستهلاك هو

الهدف النهائي للإنتاج ،لهذا نجد اهتمام اهل الاختصاص، تتوقف في سياقات التطور الاقتصادي لأي مجتمع انساني على حجمها ونوعيتها .

ويمكن ان تكون الفرضية التي مفادها : " ان استمرار القطيعة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل هو السبب الحقيقي لتراكم مشكلات الاقتصاد العراقي واستعصاء حلها في المرحلة الراهنة " (فهد،١٢٣،٢٠٠٣).

ولكي نتجاوز هذه الإشكالية لابد من تغيير طريقة التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الكلية وفي المقدمة منها " الاستثمار " و " توزيع الأدوار بين القطاعات الاقتصادية " ، فضلا عن التركيز على التعليم وتوطين القواعد المادية والبشرية للابتكار.

اولا– مفهوم سوق العمل:

يمكن تعريف سوق العمل على انه :"دائرة لبيع وشراء خدمات العمل، البائع فيها يمثل العامل الذي يرغب في تأجير خدماته والمشتري هو صاحب المنشاة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل" (القريشي،٢١،٢٠٠١).

وهذا يعني ان سوق العمل باعتباره احد الاسواق الاقتصادية ينطوي على رافعتين متفاعلتين هما : الطلب من جهة والعرض من جهة اخرى

ويمكن تعريف سوق العمل من زوايا مختلفة، فمن زاوية اولى يصور العمل :"كسلعة مثل اي سلعة او خدمة اخرى يتم بيعها مقابل اجر معين، في حين يرى الرائي من زاوية ثانية ان العمل يختلف عن بقية (السلع والخدمات) ، ولكي تصبح القوى العاملة سلعة يجب استيفاء الشروط الاتية" :(labor.2016 , p202)

١- امكانية التبادل مع سلعة اخرى من خلال عقد التبادل.

٢- التخلي عن الملكية.

٣- التخزين في الوقت المناسب.

وبالنظر الى ان الشروط الثلاثة انفا لا يمكن الوفاء بها في وقت واحد، لذلك لا يتم التعامل مع التعليم كسلعة. (كوثر جبار فهد،١٢٣،٢٠٠٣).

ويعد سوق العمل الفضاء الذي يتم في داخله توزيع العمل على الوظائف والمهن المختلفة، والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، ومن خلاله يمكن التنبوء بحجم الطلب المتوقع على الايدي العاملة وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة.

ثانيا: الاستثمار في التعليم الجامعي

طالما عُدّ المورد البشري ودرجة كفاءة العامل الحاسم لتحقيق التقدم، لذلك اكد اهل الاختصاص على اهمية تنميته وتحسين نوعيته، فاعتبر الاستثمار فيه اعلى انواع الاستثمار قيمة ومردودا، وقد حدد الاختصاصيون عدة مجالات للاستثمار في الموارد البشرية اهمها التعليم.

فالتعليم يمثل بمختلف مراحلة اداة هامة في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية وركيزة اساسية لإعداد وتأهيل القوى البشرية بما يتلاءم وحاجيات سوق العمل و بالشكل الذي يساهم في تحسين ظروفهم الحياتية والمعيشية، وخاصة التعليم الجامعي والذي يعتبر ذو اهمية بالغة في اعداد القوى البشرية المدربة لأنه يأتي استكمالا لما تم تحقيقه في المراحل التعليمية السابقة(خلف،٢٠٠١، ص٨.).

والتعليم هو صناعة الاجيال وان الاستثمار في هذا النوع من الصناعة هو افضل انواع الاستثمار واكثرها فائدة لاسيما التعليم الجامعي باعتباره يمثل قمة الهرم التعليمي وان مؤسساته تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة فضلا عن تنشيط الاليات النوعية الضرورية لأسواق العمل بهدف تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية(باربرا ويتمر،٧٧،٢٠٠٧)

وتتجلى اهمية التعليم الجامعي في كون عائده اكبر من النفقات اللازمة لتحصيله ، وهو ضروري للارتفاع بإنتاجية الفرد وتعظيم دوره الاقتصادي(عرفج ٢٠٠١، ص٩)) .

ونتيجة لما ذكر نرى ان واقع التعليم الجامعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يعد قضية الاستثمار في التعليم من اهم القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع والمتخصصون في العلم التربوي عندما يحللون العلاقة المتبادلة التي تعكس بوضوح جوهر العلاقة بين نظام التعليم ومؤسساته والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لان مرحلة التعليم الجامعي تعد من اهم مراحل التعليم لدوره الهام في تأهيل ابناء المجتمع وتزويدهم بالمهارات والمعارف الاكاديمية (العلمية والعملية) اللازمة لأحداث النهضة الحضارية والتقدم الاقتصادي المنشود.

لهذا تدع الحاجة إلى مراجعة وإعادة صياغة ومراقبة للرصانة العلميّة والمناهج فضلاً عن كفاءة التدريسيّن فيها ، لان هذه الظاهرة نتاج ما افرزته سنوات مابعد ٢٠٠٣ ، التي تحوّل فيها التعليم إلى شبه تجارة ، و سلعة له آثار سلبيّة على مخرجات التعليم العالي في العراق.

إذ أصبح عدد الخريجين يفوق احتياجات سوق العمل، فضلا عن تدني مستوى بعض الخريجين، ما نجم عنه تأثير سلبي، ومشكلات جسيمة بينها ارتفاع معدلات البطالة، وتدني الأجور في قطاعات العمل المختلفة بفعل زيادة العرض على الطلب. وبالتالي فبرامج التعليم حتى وإن كانت تزعم السعي لتحقيق الجودة فإنها تضر بالقيم التي يعمل التعليم على ترسيخها. ذلك أن تسليع التعليم بهذا الشكل لا يجسد النظر إلى التعليم كمصلحة وطنية، لأنه في النهاية يركز على الربح ولا يهتم بالقضايا المجتمعية، وبالضد من أنسنة الخدمة التعليمية بتحويل العملية التعليمية والعلاقة بين الكلية والطلبة إلى علاقة تجارية، وسلعة تنظر إلى الطلبة كأدوات.

الخلاصة هي أن جوهر أزمة التعليم المتصف بغياب تكافؤ الفرص لم يعد ناتجا فقط عن إهمال الدولة للتعليم العام، وإنما صارت الأزمة تعكس عدم حيادية النظام التعليمي، بحيث أن تشجيع الدولة لهذا النمط من التعليم وتقاعسها أمام الممارسات التي تصل أحيانا حد الإفساد، يعد تحيزاً لمصلحة طبقة متطفلة على قطاع التعليم باسم حيازة الرأسمال الاستثماري.

ان الاستثمار في التعليم هو الاستثمار الناجح، ويكون في الإنسان، باعتباره هو اللبنة الحقيقية في تشكيل المجتمعات وتقدمها، وقد أدرك رجال المال والأعمال هذه الحقيقة، ولكن وفق مقاييسهم، وبالتالي جعلوا من التعليم سبيلاً لنماء أموالهم وتوسعها، فظهرت مفاهيم ومصطلحات وممارسات تنسجم مع هذه التوجهات الربحية.

المحور الثاني

الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي و سوق العمل

يهدف هذا المحور إلى تحليل الفجوة بين المهارات المتوفرة فعلياً لدى مخرجات التعليم الجامعي وبين المهارات المطلوبة لسوق العمل المستقبلي القائم على مهن ووظائف جديدة ،في ضوء التحديات المجتمعية المستمرة وما يرتبط بها من تقنيات ومتطلبات تتجه نحو مستقبل تكنولوجي متطور.

وكان لابد من التساؤل بشأن دور وزارة التعليم العالي،هل ان التوسع في مجال التعليم الاهلي سيؤدي الى توسيع دوره في النشاط الاقتصادي ومن ثم الى مزيد من النمو والتطور في مجال التعليم العالي؟

ام انه على العكس من ذلك، سيؤدي خريجو هذا القطاع الى احداث ضغط اضافي على احتياجات سوق العمل .

أن أحد المبادئ الأساسية للتعليم هو ضرورة تمتع جميع الأفراد بحق الوصول المتكافئ للتعليم والتدريب على الجودة، وإتاحة نفس فرص التعليم لكل المواطنين بغض النظر عن أصلهم العرقي أو مكان إقامتهم ،يفترض ان يكون مجانى لكل المراحل، بداية من مرحلة الابتدائية وصولاً لمرحلة التعليم العالي.

لكن الواقع الحالي لا يدع مجال للشك ان هناك فرق بين الجامعات الأهلية والحكومية ، حيث تتكفل الدولة بالإنفاق بالكامل على الجامعات الحكومية ، أما الجامعات الأهلية فمملوكة لشخص أو جهة وتكون هادفة للربح. ،ويعدّ هذا مؤشراً خطراً مجتمعيا بتعزيز الطبقية، وإحداث خلل في منظومة التعليم الجامعي وتحويله إلى سلعة وليس حقا.

كما أن انتشارها لا يقوم على أساس اختلاف الجودة في البرامج بل على اختلاف في طبيعة ومميزات البرامج ذاتها، وهو ما يترتب عنه عدم التنفيذ الدقيق لتوجيهات الوزارة ة برقابتها التربوية على تلك المؤسسات، لانها ركزت في نهاية الامر على الربح وتحويل العلاقة بين الاستاذ والطالب إلى علاقة تجارية، والعملية التعليمية إلى سلعة

فالجامعة ليست مجرد مكان لتخريج موظفين ومنحهم الشهادات ، وليست مؤسسة منعزلة عن قضايا ومشكلات المجتمع ، انما يقتصر دورها على استقبال مئات الألوف من الطلاب الذين إليها كل عام ، وتقوم بعد ذلك بإرسالهم إلى سوق العمل غير مؤهلين وغير أكفاء للعمل (البهنساوى،١٩،٢٠١٨)

كما يشير واقع للتعليم إلى أنه :"لا يلبى حاجات المجتمع الحقيقية ، لأن المخرجات البشرية للتعليم تعد أدنى بكثير من حجم المدخلات المادية فيه خاصةً من حيث النوع وليس الكم، ولذلك تفتقر هذه المخرجات عن الدخول في سوق العمل المحلى ، نتيجة لعجزها عن استيعاب المعارف والمهارات اللازمة لسوق العمل"(درباله،١٧٩،٢٠١٦)

ومن الواضح أن سبب وجود فجوة كبيرة بين منظومة التعليم الجامعي وسوق العمل هو ضعف

التعليم المُقدم للطلاب ،وبالتالي ضعف مخرجات التعليم الجامعي ، والدليل على ذلك بطالةالخريجين وضعف مؤهلات عدد كبير منهم ، بالاضافة إلى عدم امتلاكهم المها رات العصرية التي يتطلبها سوق العمل الحالي والمستقبلي(زقاوة،١٦٠،٢٠١٧)

وعلى ضوء استقراء ما سبق ذكره ،يمكن أن نلخص مشكلة وجود الفجوة الكبيرة بين المهارات الفعلية لمخرجات التعليم الجامعي والمهارات التي يتطلبها سوق العمل المستقبلي بمهنه ووظائفه الجديدة الناتجة عنها ،وبالتالي نحتاج إلى إعادة هيكلة منظومة التعليم الجامعي ،ودمج تخصصات جديدة تلائم المستقبل الجديد ، كي يصبح التعليم الجامعي قادراً على إكساب الطلبة الحد الكافي من المهارات اللازمة للثبات في سوق العمل وامتلاك وظيفة مميزة في المستقبل.

وضرورة مراعاة ما يشهده العالم في العصر الحديث من تحولات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيرها،لان ذالك مرتبط بمجال هام بالعمل مستقبلا في الحياة.

ومن المتوقع مستقبلا أن تقل الوظائف المتاحة للعمل، ففي ظل تقنيات الثورة التكنولوجية وما

نتج عنها من آلات قد يزيد عدد المرات التي يضطر فيها الفرد إلى تغيير وظيفته بشكل كلى أو

جزئي، وبالتالي يجب على التعليم الجامعي إعداد قوى عاملة تتمتع بمهارات عالية ،كما تدرك

بشكل كبير التطورات في مجال التكنولوجيا والمعلومات ، وتوجيه الطلاب إلى التخصصات

التي يحتاجها سوق العمل في ضوء احتياجات السوق المحلية والعالمية .(عشيبة،١٥٥،٢٠٠٩)

يعد التغير في المهارات المطلوبة للعمل نتيجة حتمية للتكامل بين التقدم التكنولوجي والحاجة إلى العمالة عالية المهارة ، فالتقدم التكنولوجي يزيد الطلب على المهارات والاستثمار فيها من جانب الاقتصاديين ،مما يؤدى إلى تغييرات بارزة في توزيع الأرباح والتوظيف عبر الاقتصادات المتقدمة ((**et al** i.2017 , p21

وخلاصة القول : يواجه العالم الآن عدة تحولات ومستجدات لم نشهد لها مثيلاً سابقاً ، هذه التحولات لم تعد بمنأى عن التعليم الجامعي ؛ولم يعد الوقت مناسباً لانتظار ما سيحدث في المستقبل من تغيير في منظومة التعليم الجامعي ، ففي المستقبل القريب سوف تختفى بعض المهن والوظائف وتحل محلها وظائف وأدوار أكثر ملاءمة لمتغيرات المجتمع المعاصر .

ومن هنا تظهر الفجوة بين توقعات أصحاب العمل بشأن المهارات التي يمتلكها الخريجون ،و المهارات اللازمة من أجل الاستمرار والنمو في سوق العمل في العصر الرقمي ، كما تعد تلك من أبرز القضايا التي تشغل أذهان جميع العاملين في قطاع التعليم في العالم .

وبالتالي ستصبح المهارات المطلوبة من القوى البشرية للتوظيف أكثر تعقيداً مما هي عليه في

الوقت الحالي ،فالمهارات البسيطة التي يُعتمد عليها في المهن والوظائف الحالية لن تكون كافية

لإمتلاك وظيفة من وظائف المستقبل .فأن فجوة المهارات تنتج عن عدم التوافق بين المهارات المتوفرة والمهارات المرجو اكتسابها مستقبلاً للثبات في سوق العمل وامتلاك ناصية النجاح فيها.

الخـــاتمـــة

تسليع التعليم على اختلاف التسمية والمصطلح بين الباحثين ،في الواقع المعاش في مجال التعليم خصوصا القطاع العام او الخاص منها. هو أحد مظاهر السلطوية التي تعمل على تحويل التعليم من رسالة سامية إلى سلعة تجارية؛ وهذا يحول التعليم إلى بضاعة استهلاكية تباع وتشترى، وتخضع لقانون العرض والطلب. وفي هذه الحالة، يصبح الهدف الأسمى للتعليم هو تحقيق الربح المادي، ويتم التسويق والترويج له بشتى الطرق والأساليب. وإن هذه الظاهرة أصبحت منتشرة وبشكل مُعلن في معظم الدول العربية، وعلى المستويين المدرسي والجامعي ، أصبحت هذه الظاهرة متفشية في قطاع التربية والتعليم، وتمارس برغبة ذاتية، قد تكون بسبب عوامل موضوعية –اجتماعية، أو اقتصادية، أو ناتجة عن خلفيات إيديولوجية. أدت الى عدم قدرة القطاعين على تقديم المفردات العلميّة والتربويّة وفقاً لما تعلنه من اهداف .

كان من بين الاسباب التي ساعدت في رواج وازدهار هذا النمط التعليمي والتربوي منذ العام (٢٠٠٣) ،منها اسباب لا تقف عند مستوى البنى التحتيّة او طبيعة الاداء المهني لتصل الى عوامل اقتصاديّة واجتماعيّة كانت في المحصّلة، ومنها دافعاً مهمّاً في ميدان اقتصادي يبدو مربحاً للمستثمرين، ويعتقد القائمون على شؤون التعليم بانّها تتلاءم مع روح العصر والتبدّلات الفكريّة والاداريّة في عالم اليوم .

هذه الظاهرة لها سلبيات لاتعد ولا تحصى ،ولعل ابرزها نظرة بعض الطلبة إليها على أنها وسيلة مختصرة للتعليم، ، وفسح المجال لادارات الجامعة وهيئات التدريس فيها ،للكسب المادي الغير مشروع حيث أدت إلى اشتغال بعضهم بالتجارة التعليمية، والاستقالة الطوعية من مهنة التعليم في الجامعات الحكومية ، واللجوء إلى التحايل ، والفساد والإفساد خلال ممارسة بعضهم لأعماله، وتهاون بعضهم في أداء واجباتهم التربوية والتعليمية ،وإرهاق ميزانية الأسرة مما ادت الى تهديد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ،وإضعاف احترام الطلبة للهيئات التدريسية، والحط من قيمتها وإضعافها وتقليل احترام سلطتها، وفق ما يرونه من تهافت أساتذتهم على المال، وتكالبهم على المنافع الشخصية المادية.

ولعل الأكثر خطورة في هذه الظاهرة، أنها –كما ذكرنا سابقاً لم تقتصر على طلاب الشهادات الذين يبحثون عن زيادة في الدرجات تؤهلهم للقبول في الدراسات العليا بطرق مختلفة وصولاً إلى تحقيق اهدافهم ،بعيداً عن أي قيم أخلاقية وتربوية يجب أن تتضمنها المؤسسات التعليمية

كما هو الحال لاعضاء الهيئات التدريسية اللذين يجدون الكثير من الحجج التي تدفعهم للتمادي فيها، كضعف رواتبهم وزيادة متطلبات معيشتهم ،وضخامة المناهج الحديثة .. ولجوء معظم الأسر لكثير من المبررات التي تحبذ لهم الإنخراط بها، كضعف مستوى التعليم وزيادة المعدلات الجامعية..اما وزارة التعليم ومؤسساتها فقد استسلموا على مايبدو لهذا الواقع بحجة أن المجتمع ساهم ويساهم في انتشارها وبات من الصعب جدا القضاء عليها.

ومما يزيد في الامر خطورة هو التوجيهات الاخيرة لتدخل الاستثمارات الفردية لاقامة الكليات والجامعات مما جعل اختيار قيادتها يعتمد على القناعات الشخصية ولا يعتمد

في الكثير من الاحيان على عامل الكفاءه والتميز العلمي والاداري لأختيار القادة وحتى المنتسبين من العاملين... وذلك لان ليس هناك قانون للاستثمار يوضح ويحكم اليات التعامل مع الجامعات التي لاتتعدى حاليا من كونها مركز البيان للدراسات والتخطيط،فضلا عن تعليمات تصدرها الوزارة بهذا الشأن مما يقتضي وضع سياسة استثمارية تحدد بقوانيين وتعليمات ضمن ادارة مالية واضحة وموجهة.

الاستنتاجات

يشكل التعليم الجامعي ركنا اساسيا من اركان التعليم الجامعي في العراق لدورة الفاعل في تجنيد الطاقات وتعبئتها لخدمة المجتمع في مجال المعرفة و التعليم والبحث العلمي الى جانب التعليم الجامعي الاهلي الا انه لايزال هذا النوع من التعليم يعاني جملة من التحديات والمشاكل التي يعكسها الواقع الحالي وعليه لابد من مقاومة تسليع التعليم والبحث العلمي .

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل في:

١. شهد التعليم الجامعي الحكومي تراجعا في المستوى العلمي من قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها وذلك بسبب الحروب والحصار والاحتلال فضلا عن العمليات الارهابية ونمو ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي طالت هذا القطاع الحكومي.

٢. استطاع التعليم الجامعي الاهلي استيعاب الطلبة الذين لم يحالفهم حظ الالتحاق بالجامعات الحكومية،استنادا لمعدلات القبول مقارنة بالتعليم الجامعي الحكومي.

٣. عدم مواكبة مناهج التعليم العالي الحكومي لمتطلبات المهن من حيث المهارات العملية والمعرفية لزيادة اعداد الطلبه وعدم الفصل مابين عملية التعلم و التعليم الامر الذي أضعف قدرة تلك الكليات للقيام بوظائفها بشكل متوازن ومسايره متطلبات التنمية

الاقتصادية من تجديد للمهن وتنوعها لسد احتياجات مؤسسات الاعمال من الاختصاصات و المهارات المطلوبة.

٤. ضعف تشغيل الخريجين لانها لاتلبي متطلبات التأهيل و المهارة وبالتالي نشوء فجوة مابين المخرجات واحتياجات السوق وما يتبعة من انخفاض في انتاجية المنشأت نتيجة للاعداد المتزايدة من الخريجين غير المؤهلين.

٥. تباين مهارات مخرجات التعليم الجامعي الحالية وملائمتها لسوق العمل المستقبلي.

٦. الحذر من القطاع الخاص المستثمر في هذا المجال، الذي دافعه الربح وعدم الاهتمام بالنوعية ومعايير الجودة.

التوصيات

٧. إعادة النظر في الأنظمة التربوية عامة، وفي نظام التعليم العالي خاصة, وضرورة مراجعة قانون التعليم الجامعي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ ،باجراء التعديلات علية بما يساعد على ايجاد السبل الكفيلة لتسويق الخدمات التعليمية والاكاديمية

٨. ضرورة وضع قانون للاستثمار يوضح ويحكم اليات التعامل مع الجامعات والكليات الاهلية ،يساعد على تحقيق ايرادات مناسبة للتطوير والنمو.

٩. تعزيز دور الكليات والجامعات في سد الاحتياجات من الاختصاصات العلمية عن طريق فتح باب الشراكة مع مؤسسات القطاع العام والخاص. ووضع مجموعة من المقترحات للتقريب بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.

١٠. ضرورة مراعاة مشروعية وقانونيّة تلك المراكز التي تقوم بتسليع البحوث العلميّة بأشكالها المختلفة ومدى التزامها بالأنظمة التعليمية الجامعية في العراق خاصة،

قائمة مراجع البحث

اولا– الكتب العربية:

١. حامد عمار، نحو تجديد تربوي ثقافي ، الدار العربية للكتاب السلسلة: دراسات في التربية والثقافة ١٩٩٨

٢. درباله ،علي ، أماني حمزة : تكنولوجيا النانو وتطبيقات في مجالات عديدة (الزراعة– تكنولوجيا الغذاء المياه –البيئة– مكافحة الآفات)،دار الكتب العلمية ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٩

٣. السورطي، يزيد عيسى. السلطوية في التربية العربية. سلسلة عالم المعرفة، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ٢٠٠٩، ٣٦٢ .

٤. صليبيا جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتب اللبناني، بيروت– لبنان ١٩٨٢،ج٢/٤٩٩

٥. عرفج،سامي سلطي ،الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر للنشر، الأردن، ٢٠٠١، ص٩.

٦. عشيبة ،فتحي درويش :دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة ،الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،الروابط العالمية للنشر والتوزيع ،المهندسين ،القاهرة ، ٢٠٠٩ ،ص ١٥٥ ،ص ١٥٦

٧. فليح حسن خلف ،اقتصاديات التعليم وتخطيطه، المكتبة المركزية ،جامعة تشرين ،٢٠٠١، ص٨.

٨. القريشي ،مدحت ، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر/ ط١/الأردن، ٢٠٠١/ ص٢١

ثانيا – الكتب المعربة و الاجنبية:

١. باربرا ويتمر، الانماط الثقافية للعنف، ترجمة: ممدوح يوسف عمران، ط١، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٣٣١) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ٢٠٠١، ص١١.

٢. لا لاند اندرية، موسوعة لا لاند الفلسفية، ترجمة خليل احمد خليل، منشورات احمد عويدات، بيروت .لبنان ٢٠٠١

3. **Serena,B.,labor market –concepts, functions, features, patterns varsity strategic managerial , nr.4(34),2016 , p202.**

4. **Bakhshi, H. et al : The Future of Skills : Employment in 2030, London: Pearson and Nesta , 2017, p21 .**

ثالثا – المجلات والدوريات العلمية::

١. البهنساوى ،ليلى كامل عبدالله: رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعى وسوق العمل "دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر"، مجلة كلية الآداب،جامعة القاهرة ،ما ٧٨ ،ج ٣، ابريل، ٢٠١٨ ،ص ١٩ .

٢. تفي ،احمد باهض ، هدى زوير الدعمي التعليم مدخل لدعم عملية التنمية الشاملة المستدامة مع ادارة خاصة للعراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،.٢٠٠٧ مجلد ٢

٣. زقاوة أحمد : البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل ، مجلة التنمية البشرية ، المركز الجامعى غليزان ،ع ٧ ، مارس ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٠

٤. السروطي، يزيد عيسى،التسليع التربوي في الوطن العربي، مقال في مجلة كلية التربية، جامعة الامارات العربية المتحدة س ١٩، ع٤٤ سنة٢٠٠٤،ص١٨٥

٥. سناء سالم حميد،واقع التعليم الجامعي الحكومي والاهلي في العراق للمدة ٢٠٠٣–٢٠١٨،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،ع ٧٢/اذار/٢٠٢٢.

٦. الشريف، دعاء حمدي محمود مصطفى ،الأبعاد الإنسانية للتربية وأهدافها في مواجهة الظاهرة الاستلابية للعنف الرمزي. بحث منشور في مجلة كلية التربية: جامعة عين شمس، ٢٠١٨، ٤٢/١، ١٥٧ .

٧. الشمري ،مي حموي عبد الله، ، أهمية التعليم الجامعي الاهلي في العراق للمدة من (١٩٩٨/١٩٨٩-٢٠٠٧/٢٠٠٠) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١١. ،العدد ٢٨

٨. كوثر جبار فهد ،سوق العمل وطبيعة الاستثمار في التعليم الجامعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الادارة والاقتصادالعدد ١٢٧ /اذار /٢٠٢١

٩. كوثر جبار فهد، تحليل مؤشرات بطالة الخريجين الجامعيين في العراق بعد عام ٢٠٠٣،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،ع٧٢/اذار/٢٠٢٢.

رابعا – المواقع الالكترونية::

١. العرداوي ،د.خالد عليوي مشكلة التعليم الجامعي في العراق، جامعة كربلاء:كلية القانون **https://law.uokerbala.edu.iq**

٢. شرف ،سامي ، خطر تسليع التعليم **https://www.almasryalyoum.com**

List of search references

First - Arabic books:

1. Hamid Ammar, Towards an educational and cultural renewal, Arab Book House Series: Studies in Education and Culture 1998.
2. Sami Salti Arfaj, University and Scientific Research, Dar Al-Fikr Publishing, Jordan, 2001, p. 9.
3. Al-Suwarti, Yazid Issa. Authoritarianism in Arab education. World of Knowledge Series, Publisher: National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait 2009, 362.
4. Salibia Jamil, The Philosophical Dictionary, Dar Al-Kutub Al-Lubani, Beirut - Lebanon 1982, vol. 2/499.
5. Ali Derbala, Amani Hamza: Nanotechnology and its applications in many fields (agriculture - food technology - water - environment - pest control), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2016, p. 179
6. Fathi Darwish Ashiba: Studies in the development of university education in light of contemporary challenges, Modern Academy for University Books, International Links for Publishing and Distribution, Al-Mohandiseen, Cairo, 2009, p. 155, p. 156
7. Falih Hassan Khalaf, Education Economics and Planning, Central Library, Tishreen University, 2001, p. 8.
8. Medhat Al-Quraishi, Labor Economics, Wael Publishing House/1st edition/Jordan, 2001/p. 21

Second - Arabized and foreign books:

1. Barbara Whitmer, Cultural Patterns of Violence, translated by: Mamdouh Youssef Omran, 1st edition, World of Knowledge Series, Issue (331), National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2001, p. 11.
2. La Land Andrea, La Land Philosophical Encyclopedia, translated by Khalil Ahmed Khalil, Ahmed Oweidat Publications, Beirut, Lebanon 2001.
1. Serena,B.,labor market –concepts, functions, features, patterns varsity strategic managerial , nr.4(34),2016 , p202.

2. Bakhshi, H. et al : The Future of Skills : Employment in 2030, London:
3. Pearson and Nesta , 2017, p21 .

Third - Scientific journals and periodicals:

1. Ahmed Bahed Tafi, Hoda Zuwayr Al-Daami, Education is an introduction to supporting the process of comprehensive and sustainable development with a special administration for Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, 2007, Volume 2.
2. Zakawa Ahmed: University programs and the extent of their response to the needs of the labor market, Human Development Magazine, Relizane University Center, No. 7, March, 2017, p. 160
3. Al-Sarouti, Yazid Issa, Educational Commodification in the Arab World, an article in the Journal of the College of Education, United Arab Emirates University, issue 19, issue 4, 2004, p. 185.
4. Al-Sharif, Doaa Hamdi Mahmoud Mustafa, the human dimensions of education and its goals in confronting the alienating phenomenon of symbolic violence. Research published in the Journal of the Faculty of Education: Ain Shams University, 2018, 1/42, 157.
5. Kawthar Jabbar Fahd, The labor market and the nature of investment in university education in Iraq after 2003, Journal of Management and Economics, Issue 127 / March / 2021
6. Laila Kamel Abdullah Al-Bahnasawy: Employers' view of the outcomes of university education and the labor market, "A study on a sample of urban employers," Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, No. 78, Part 3, April, 2018, p. 19.
7. Mai Hamwi Abdullah, Al-Shammari, The importance of private university education in Iraq for the period from (1989/1998-2000/2007) Baghdad University College of Economic Sciences Journal, 2011, Issue 28.
Fourth - Websites:
1. Dr. Khaled Aliwi Al-Ardawi, The Problem of University Education in Iraq, University of Karbala: College of Law https://law.uokerbala.edu.iq
2. Sami Sharaf, The Danger of Commodification of Education, https://www.almasryalyoum.com